

فما اذا

الحق

مستوفى غيرهما من اسلام فون فلا في ارام وقد تقدمت هذه المسئلة وقت الغاضي ابو الحسن  
 في التمام المختلف المصنف في وجوب مجراهل البيع وسائر الملة اطلق كما ترى وضاهاه انه لا  
 فرق بين الجاهل وغيره المتدبر والنا سة فانه لا فرق في ذلك بين ذكركم الاحتمال اذا  
 كان له حق اياه فانه اذا كان له الحق او في كالفندق والسب والغيبه واخذ مالكه فحتمه  
 نظرت فان كان الجاهل والنا عمل لذلك من اقراره وارجاه لم يجز حتمه وان كان غيره فعل  
 تجوز حتمه ام لا على ما يشهد هذا لفظه وان في الامر بالمعروف او معناه ان الله قال وان كان  
 الحق غيره فعل تجوز على ما بين وماك وقد نص احمد على معنى هذا التفصيل قال  
 في رواية الفصل ابن زياد وقد سأل عن رجل اعطى اياه ثوبه ونظاه وشتمه وتقرضه  
 ام عليه اذا اقبضه اقطع العضامة المصارفة شتمه وهذا يدل على منع الجاهل  
 اذ لا في رواية المروزي وقد سأل عن رجل قال ان رجلا من اهله  
 اقرب مستوفى بما ليس منه وفي رواية يسكر فقال اذهب  
 لانه امره بكلام التا ذف ومعه من كمال الشارب مع كونه  
 ذكرا الطوسي فقال صاحب صلاة وشهر فقبل لا يملكه ففقدت  
 امامه في ذلك الرجل يعني بشرا من الحارث وماك انه قبل ما م  
 ففعل الحق الاذني لان غير الطوسي مع صلاحه لكلامه في بشرا ففعل  
 باخي وانما كونه غير صحيح الاثار بحسب نفسه لا احبا في صلته الجرم وانما  
 لا على تباين معنى حق العقر على رواية المروزي في صفه الجنب  
 لان حق الله ورسوله لا يترك الا بالانزال من العفو وبين هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم فدين الله  
 عز وجل احق ان يقضى وكلام الامام في مقتضى انه لا فرق وهو ظاهر كلام الامام  
 احمد في مواضع وهو الاول والاجاب في منة الرجم خصوصا ما ذكره المروزي في حق الذي يبيع  
 حق الله عز وجل وهو مني على المساهلة والتسليم بخلاف حق الاموي

خوهم

٢٤

قال القاضي ولا يجوز التمسك بخبر الواحد بما وجب اليه فخره في امره من اجماع  
 ابن همام ابي يحيى ابن خاقان فقال نبي مكرم المقاس ثمان مائة درهم من اربابنا  
 قال ذكروا عن ابن همام هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني صدره المثنى كما لا يخفى

بأنه

بالقرن وادبصدق احدنا عن احد فقال ان هذا اذهب انا وهذا من هب من مكرم بشارة  
 وروى ابو مناصم عن ابن مكرم تقي المسار ابن صالح البرقي ثنا وكيع عن سفيان بن عمار بن  
 جحادة عن الحسن بن احمد عن النبي صلى الله عليه وسلم اننا عند القرف ولا يصرف احدنا على احد  
 فان قد لا يبيع من يبيع الواحد لانه باب التهمة كما يجوز الحسب والمثمة الحسين بن  
 ابن حجر عن ابن عزمه عن النبي صلى الله عليه وسلم اني واخي في حقه وقد ذكرنا احمد  
 في رواية المروزي وحسن حبس النبي صلى الله عليه وسلم في حقه قبل محض ان يكون وجه  
 الحديث ان رجلا ادعى على رجل حقا يتعلق بالملك والمالين واقسام شاهدين ظا  
 هر هذا العلامة ولم يعرف النبي صلى الله عليه وسلم عدلته في الباطن فحس المشهور عليه  
 ليسال عن عدلته في النطق لان شهادتها حقة في حق المدعي عليه وهذا معهود  
 في مسائلنا التي في كلام القاضي وقد جعل بعض اصحابنا كلام احمد على ظاهره في الحسب في  
 حقه في توجيه عليه الجرم في المسئلة فنظر في ذلك اعلم والقرف التهمة يقال  
 فرقت بك اذا اصبقت اليه وعينه والتمتة التهمة وقد تقدم في اول كتابنا  
 عند ذكر الغيبة احبا وان مسعود النبي صلى الله عليه وسلم بالذي في حق من اكا  
 نصار ان هذه التهمة ما امر بهما وجه انه فيما رواه ابو داود والترمذي في  
 من حديث ابن مسعود ونظيره احبا وقد رواه ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم كلام  
 عبد الله بن ابي وهو في الصحيحين وفيه انزلت سورة المائدة وفيه عبد الله بن  
 معاذ بن جبل اذا كان في الحج في اذنتها فلا تشاره ولا تسمع فيه من احد فربما قال ان ما ليس  
 فيه فقال يندرك ويدين وقد قيل ان الوشاة كثير ان اطلعهم لا يرتبوا  
 بنا الا ولا اوجها الا اختلاف فيه واستشهدوا ابن ابي عمير فيقول السك على انه القرف  
 وفيه ايضا لقول كذب الواشون ما بحث عندهم بسر ولا رسلاهم برسول  
 ابن مسعود استشهدوا انه كاذب في قوله فاني اذعوت فقولوا ان رسول رب العالمين  
 المعنى ان امره بالمرء العالمين ان ذوارهم سائر رب العالمين هذا قول الجمهور وقيل  
 ابن قتيبة الرسول يكون في معنى الجمع لقوله تعالى هو لا يمشي على وجهه  
 طفلا ويرقى الكاهن في تاريخه ان رجلا ذكر في مجلس سلم ابي تميم بن قيس وله بعض أهل  
 المجلس فقال له سلم يا هذا اوجه بنتنا من نفسك ابي وابنتنا من من فذكر ولد لنا صاحب عمر

حان  
تساو